مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الاربعون – نيسان ٢٠٢٥– شوال ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

الدور السياسي للأقليات في العراق وتأثيرها الاجتماعي بعد عام ٢٠٠٥م

م م . فاطمة عبد الكريم دايخ
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية / قسم النظم السياسية والسياسات العامة
Alshmrfatmh٨٠@gmail.com

المستخلص :
تشهد حقوق الاقليات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٥ م تحديات كبيرة اثر اقرار الدستور الجديد في المشاركة بالحياة السياسية من خلال التمثيل البرلماني عبر الاحزاب السياسية والمنظمات المدنية ، تهدف الدراسة الى استكشاف وتحليل الدور السياسي للاقليات في العراق ، وسيتم تناول عدة جوانب تشكل اساسا للتحليل بما في ذلك الجهود المبذولة ذات الصلة والتحديات والعوائق التي تواجهها الاقليات في العراق لتحقيقها .

Abstract:
Political minority rights in Iraq since ٢٠٠٥ have faced significant challenges following the adoption of the new constitution, including participation in political life through parliamentary representation via political parties and civil society organizations. This study aims to explore and analyze the political role of minorities in Iraq. Several aspects will be addressed as the basis for the analysis, including relevant efforts and the challenges and obstacles facing minorities in Iraq in achieving these rights.

المقدمة :
شهد العراق تحولات سياسية كبيرة بعد عام ٢٠٠٥ ،إثر إقرار الدستور الجديد الذي أكد على التعددية السياسية وحقوق المكونات المختلفة في المشاركة بالحياة السياسية، ولعبت الأقليات دورًا مهمًا في المشهد السياسي العراقي، سواء من خلال التمثيل البرلماني أو عبر الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية، غير أن هذا الدور تأثر بمجموعة من التحديات، مثل التهميش السياسي، والصراعات الطائفية، والتدخلات الخارجية، مما انعكس على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد، لذا فإن دراسة الدور السياسي للأقليات وتأثيره الاجتماعي بعد ٢٠٠٥ تعد ضرورة لفهم طبيعة التغيير السياسي ومدى تأثير السياسات الحكومية في تعزيز مشاركة الأقليات وضمان حقوقهم .

إشكالية البحث :
على الرغم من الضمانات الدستورية التي أقرها دستور ٢٠٠٥ بشأن حقوق الأقليات السياسية والاجتماعية،الا انه لا تزال مشاركتهم في صنع القرار محدودة، ويواجهون تحديات تعيق تأثيرهم في السياسات العامة. وعليه، تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في :
"إلى أي مدى تمكنت الأقليات في العراق من لعب دور سياسي فاعل بعد عام ٢٠٠٥، وما أثر ذلك على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد؟ "

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الاربعون – نيسان ٢٠٢٥– شوال ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

فرضية البحث:

يفترض البحث أن مشاركة الأقليات في العملية السياسية العراقية بعد ٢٠٠٥ قد أسهمت في تعزيز التعددية السياسية، لكنها ظلت محدودة بفعل التحديات القانونية والسياسية والاجتماعية، مما أدى إلى تأثيرات متباينة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

أهمية البحث :

١- الأهمية العلمية: يساهم البحث في إثراء الدراسات المتعلقة بالمشاركة السياسية للأقليات، من خلال تسليط الضوء على تجاربهم في العراق بعد ٢٠٠٥ .

٢- الأهمية العملية: يوفر البحث رؤى حول سبل تحسين تمثيل الأقليات وتعزيز دورهم في العملية السياسية، مما قد يساعد في تطوير سياسات أكثر شمولًا وعدالة .

٣- الأهمية الاجتماعية: يساعد في فهم تأثير مشاركة الأقليات على النسيج الاجتماعي العراقي، ويبرز مدى تأثير التهميش أو الإدماج على السلم الأهلي .

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم تحليل القوانين والتشريعات المتعلقة بالأقليات بعد ٢٠٠٥، إلى جانب دراسة دورهم في العملية السياسية من خلال مراجعة الوثائق الرسمية، والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والمحلية، إضافة إلى تحليل المؤشرات السياسية والاجتماعية التي تعكس تأثير مشاركتهم على الاستقرار في العراق. كما سيتم الاستعانة بـ المنهج التاريخي لفهم التطورات التي طرأت على أوضاع الأقليات، و*المنهج المقارن* لمقارنة تجارب الأقليات في العراق مع دول أخرى ذات سياقات مشابهة .

المبحث الاول

المشاركة السياسية للاقليات في العراق بعد ٢٠٠٥م

بعد عام ٢٠٠٥، شهد العراق تحولات سياسية مهمة مع اعتماد الدستور الجديد، الذي نص على التعددية السياسية وحقوق المواطنة لجميع المكونات، بما في ذلك الأقليات الدينية والعرقية، وعلى الرغم من تخصيص نظام الكوتا لمقاعد محددة للأقليات في البرلمان ومجالس المحافظات، إلا أن مشاركتهم السياسية واجهت العديد من التحديات، أبرزها الصراعات الطائفية، والتهميش السياسي، والتغيرات الديموغرافية الناتجة عن الهجرة والتهجير القسري .

بينما ساهمت الأحزاب والحركات السياسية التي تمثل الأقليات في العملية الديمقراطية من خلال الانتخابات والتحالفات، لكن تأثيرها ظل محدودًا في صناعة القرار الوطني بسبب قلة التمثيل السياسي والضغوط الخارجية، ورغم ذلك، لعبت الأقليات دورًا في تعزيز التعددية والدفاع عن حقوقها من خلال المنظمات المدنية والضغوط الدولية، إلا أن استمرار النزاعات أثر على مشاركتهم الفعالة في السياسة العامة.

لذلك سيتم تقسيم المبحث الاول الى مطلبين يتضمن الاول تمثيل الاقليات في النظام السياسي والثاني تأثير الاقليات في صناعة القرار السياسي .

المطلب الاول

تمثيل الاقليات في النظام السياسي

تضمن الدستور العراقي الجديد لعام ٢٠٠٥إلى ضمان مشاركة الأقليات في العملية السياسية من خلال عدد من الآليات القانونية، أبرزها نظام الكوتا، الذي خصص مقاعد في البرلمان ومجالس المحافظات للأقليات

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الاربعون – نيسان ٢٠٢٥– شوال ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الدينية والقومية، مثل المسيحيين، والإيزيديين، والصابئة المندائيين، والشبك، والتركمان من خلال تخصيص مقاعد (كوتا) للاقليات في البرلمان ومجالس المحافظات ،[١]

اولا: تخصيص مقاعد (كوتا) الاقليات في البرلمان ومجالس المحافظات

١- الكوتا البرلمانية : خصص مجلس النواب العراقي مقاعد محددة للأقليات لضمان تمثيلهم السياسي، مثل خمسة مقاعد للمسيحيين، ومقعد واحد لكل من الإيزيديين والصابئة والشبك.[٢]

٢- الكوتا في مجالس المحافظات: تضمن بعض المحافظات، مثل نينوى وبغداد وكركوك، تمثيلًا خاصًا للأقليات وفقًا للتركيبة السكانية[٣] .

٣- المشاركة في الحكومة: رغم عدم وجود ضمانات واضحة لتولي الأقليات مناصب وزارية أو تنفيذية، إلا أن بعض الشخصيات من الأقليات شغلت مناصب وزارية وسفارات في بعض الحكومات العراقية .

٤- الأحزاب السياسية والحركات الممثلة للأقليات: تمتلك بعض الأقليات أحزابًا سياسية خاصة بها، مثل الحركة الديمقراطية الآشورية، وحزب التقدم الإيزيدي، والمجلس التركماني العراقي، لكنها تواجه تحديات تتعلق بالتأثير المحدود في المشهد السياسي العام .

٥- القوانين والاتفاقيات الدولية: يعتمد تمثيل الأقليات في العراق أيضًا على الالتزامات الدولية التي تحث على حماية حقوقهم، مثل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.[٤]

ثانيا :دور الاحزاب السياسية الخاصة بالاقليات

ومع ذلك فقد شهد العراق انخراطًا متزايدًا للأحزاب السياسية الممثلة للأقليات في المشهد السياسي، إذ ساهمت هذه الأحزاب في تعزيز مشاركة الأقليات في العملية الديمقراطية، والمطالبة بحقوقهم السياسية والاجتماعية، وحماية هويتهم الثقافية والدينية، وقد أدى نظام الكوتا في البرلمان العراقي إلى منح بعض المقاعد للأقليات، ما عزز تمثيلهم في صنع القرار،

لاسيما حصول الأقليات على ضمانات دستورية لحقوقهم السياسية والثقافية، مما أدى إلى انخراطهم في العملية السياسية من خلال تأسيس أحزاب خاصة بهم، وقد ساهمت هذه الأحزاب في عدة مجالات، منها[٥] :

١- التمثيل السياسي والمشاركة في الانتخابات

أ- استفادت الأقليات من نظام الكوتا البرلمانية، الذي منحهم مقاعد مخصصة في مجلس النواب العراقي ومجالس المحافظات .

ب- ساعدت الأحزاب السياسية للأقليات في تنظيم حملات انتخابية تركز على حقوقهم ومطالبهم، مما عزز من حضورهم السياسي .

ت- ومن أبرز الأحزاب التي ساهمت في التمثيل السياسي :

المجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري
الحزب الوطني الآشوري
الحركة الإيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم
الجبهة التركمانية العراقية

٢- حماية الحقوق الثقافية والاجتماعية

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الاربعون – نيسان ٢٠٢٥– شوال ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

أ- سعت هذه الأحزاب للحفاظ على الهوية الثقافية واللغوية للأقليات من خلال الضغط على الحكومة لتوفير التعليم بلغاتهم الأصلية .

ب- تعزيز الوعي بحقوق الأقليات من خلال الإعلام والمنظمات المدنية .

٣- الدفاع عن حقوق الأقليات في مواجهة العنف والتهميش

بعد تصاعد العنف الطائفي وهجمات داعش (٢٠١٤-٢٠١٧)، لعبت الأحزاب السياسية دورًا رئيسيًا في إيصال معاناة الأقليات إلى المجتمع الدولي ، فقد طالبت هذه الأحزاب بتوفير الحماية للمكونات الصغيرة، مثل الإيزيديين والمسيحيين والشبك، والعمل على إعادتهم إلى مناطقهم الأصلية[٦] .

٤- التأثير على التشريعات والسياسات العامة

أ- نجحت بعض الأحزاب في إدراج قوانين تدعم حقوق الأقليات في الدستور والقوانين الوطنية، مثل المادة ١٢٥ من الدستور العراقي، التي تضمن الحقوق الإدارية والثقافية والتعليمية للأقليات .

ب- المطالبة بتشريعات تحمي من التمييز الطائفي وتعزز المشاركة في المؤسسات الحكومية .

وعلى الرغم من مساهمة الأحزاب السياسية للأقليات في العراق بعد ٢٠٠٥ في تعزيز التمثيل السياسي، وحماية الحقوق الثقافية والاجتماعية، والدفاع عن الأقليات ضد العنف والتهميش، والتأثير على التشريعات والسياسات العامة،إلا انها لا تزال تواجه تحديات كبيرة، مثل التهميش السياسي، ضعف التمويل، والانقسامات الداخلية، مما يؤثر على قدرتها في تحقيق أهدافها بشكل فعال.[٧]

ثالثا :تاثير القوانين الانتخابية على تمثيل الاقليات

للقوانين الانتخابية دورًا حاسمًا في تحديد طبيعة التمثيل السياسي للأقليات داخل الأنظمة الديمقراطية، وفي العراق، بعد عام ٢٠٠٥، تم اعتماد نظام الكوتا لضمان تمثيل المكونات الصغيرة في مجلس النواب ومجالس المحافظات، لكن تأثير هذه القوانين ظل محل جدل، فالطريقة التي تُصاغ بها الأنظمة الانتخابية يمكن أن تعزز مشاركة الأقليات أو تضعفها، مما ينعكس على حضورهم السياسي، قدرتهم على التأثير في صنع القرار، ومدى استجابتهم للتحديات التي يواجهونها،[٨]

١- نظام الكوتا وتأثيره على تمثيل الأقليات

أ- تم إقرار نظام الكوتا في قانون الانتخابات العراقي لضمان مقاعد مخصصة للأقليات، حيث تم تخصيص ٩ مقاعد للأقليات في مجلس النواب وفقًا لقانون الانتخابات رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ .

ب- ساعدت الكوتا على تعزيز التمثيل السياسي للأقليات، لكنها في الوقت نفسه حدّت من قدرتهم على تحقيق تأثير أوسع في المشهد السياسي العام .

٢- نظام الدوائر الانتخابية وتأثيره على فرص الأقليات[٩]

أ- اعتمد العراق نظام الدوائر المتعددة في قانون الانتخابات لعام ٢٠٢٠، مما أثر بشكل مباشر على قدرة الأقليات على الفوز بمقاعد خارج إطار الكوتا .

ب- أدى تقسيم الدوائر إلى تجزئة أصوات الأقليات، مما جعل فوزهم بمقاعد غير الكوتا أكثر صعوبة، فان بعض الأقليات، مثل الشبك والتركمان، تعرضوا لتحديات في تمثيلهم بسبب تقليل فرصهم في بعض المحافظات .

٣- آلية توزيع المقاعد وتأثيرها على النفوذ السياسي للأقليات

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الاربعون – نيسان ٢٠٢٥– شوال ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

في بعض الأحيان، يتم استغلال نظام الكوتا سياسيًا من قبل الأحزاب الكبرى، التي تدعم مرشحين تابعين لها من الأقليات، مما يقلل من استقلالية هذه المكونات في تمثيل مصالحها الحقيقية، فهناك اتهامات بأن الأحزاب الكبيرة تستغل مقاعد الكوتا لصالحها عبر تقديم مرشحين مدعومين منها، ما أدى إلى ضعف التعددية داخل الأقليات نفسها .

٤- التحديات التي تواجه الأقليات بسبب القوانين الانتخابية[١٠]

ضعف التمثيل خارج الكوتا، إذ يعتمد معظم المرشحين على نظام الحصص بدلاً من المنافسة الحرة، وغياب آلية لحماية استقلالية الأقليات داخل البرلمان، مما يؤدي إلى تهميش بعض الأصوات داخل مؤسسات الدولة،بسبب انعدام ضمانات التمثيل العادل للأقليات الأصغر، مثل الصابئة المندائيين أو الكاكائيين، الذين يعانون من صعوبة الوصول إلى المقاعد السياسية .

أمثلة واقعية على تأثير القوانين الانتخابية

- في انتخابات ٢٠١٨، حصل المسيحيون على ٥ مقاعد كوتا، لكن بعض الجهات السياسية الكبرى دعمت مرشحين معينين، مما أدى إلى اتهامات بتوجيه نتائج الانتخابات لصالح أحزاب معينة.[١١]

- وفي انتخابات ٢٠٢١، وبعد تطبيق نظام الدوائر المتعددة، وجد العديد من مرشحي الأقليات صعوبة في الفوز بمقاعد خارج نطاق الكوتا، مما أدى إلى تقليص فرصهم في التمثيل السياسي الواسع.[١٢]

يمكن القول إن القوانين الانتخابية في العراق كان لها تأثير مزدوج على تمثيل الأقليات؛ فمن جهة، ضمنت نظام الكوتا مقاعد ثابتة للأقليات، لكنه في المقابل حدّ من استقلاليتهم السياسية وجعلهم عرضة للتأثيرات الحزبية> كما أن نظام الدوائر المتعددة قلل من فرصهم في الفوز خارج نطاق الكوتا، مما جعل تمثيلهم محدودًا وغير قادر على التأثير في سياسات الدولة بشكل فاعل> لذا، هناك حاجة إلى إصلاحات قانونية تمنح الأقليات دورًا أكبر في العملية السياسية، مع ضمان استقلالية قرارهم السياسي بعيدًا عن تأثير الأحزاب الكبرى.

المطلب الثاني

تأثير الاقليات في صناعة القرار السياسي

تؤدي الأقليات دورًا مهمًا في صناعة القرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥، حيث ساهمت المشاركة السياسية للأقليات في تشكيل المشهد السياسي من خلال الكوتا الانتخابية والتمثيل البرلماني، فضلًا عن مشاركة الأحزاب السياسية الخاصة بها في العملية الديمقراطية، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها الأقليات، مثل التهميش السياسي والتغيرات القانونية المتعلقة بالتمثيل الانتخابي، إلا أن وجودها في مجلس النواب وفي بعض المناصب الحكومية أتاح لها فرصة التأثير في القرارات السياسية، لا سيما في القضايا المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية، كما أن التحالفات السياسية التي تعقدها الأحزاب الممثلة للأقليات مع القوى الكبرى تساهم في التأثير على مسار التشريعات والسياسات العامة، ما يعكس دور الأقليات في التوازن السياسي داخل النظام الديمقراطي العراقي.[١٣]

اولا : مدى تأثير ممثلي الاقليات في البرلمان على التشريعات الوطنية

يمثل أعضاء البرلمان العراقي من الأقليات مكونًا مهمًا في العملية التشريعية، حيث يسعون إلى الدفاع عن حقوق مكوناتهم وتعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية، ومنذ عام ٢٠٠٥، تعزز تمثيل الأقليات في البرلمان من خلال نظام "الكوتا"، الذي خصص لهم عددًا معينًا من المقاعد، لكن على الرغم من هذا التمثيل، فإن تأثيرهم على التشريعات الوطنية يختلف وفقًا لعدة عوامل، مثل التوازنات السياسية، والتحالفات داخل البرلمان، ومدى تبني الأحزاب الكبرى لقضاياهم .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الاربعون – نيسان ٢٠٢٥– شوال ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

أوجه التأثير على التشريعات الوطنية[١٤] :

١- الدفاع عن حقوق الأقليات: ممثلو الأقليات يسعون إلى إدراج قوانين تحمي حقوقهم الثقافية والدينية، مثل المطالبة بتشريعات تحافظ على لغاتهم وتقاليدهم.
٢- المشاركة في صياغة القوانين: رغم قلة عددهم، فإن بعض أعضاء الأقليات يشاركون في اللجان البرلمانية، مما يمنحهم فرصة للتأثير على القوانين المتعلقة بالمواطنة والحقوق المدنية .
٣- المواقف من القوانين المثيرة للجدل: في بعض الحالات، استخدم ممثلو الأقليات نفوذهم لإعاقة أو دعم قوانين تتعلق بالحريات الدينية أو الهوية الوطنية[١٥] .
٤- التحديات والقيود: تواجه الأقليات تحديات سياسية، مثل التحالفات بين الأحزاب الكبرى التي قد تؤدي إلى تهميش مطالبهم، إضافة إلى الضغوط السياسية التي تحد من قدرتهم على تغيير مسار بعض التشريعات .

ثانيا: تحالف الاقليات مع الاحزاب الكبرى وتأثير ذلك على مشاركتهم الاسياسية

يعد تحالف الأقليات مع الأحزاب الكبرى في العراق أحد الاستراتيجيات التي يعتمدها ممثلو الأقليات لتعزيز دورهم السياسي وضمان تمرير تشريعات تصب في صالح مكوناتهم، في ظل النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥، لعبت التحالفات دورًا مهمًا في تشكيل الحكومات وصياغة السياسات العامة، مما دفع العديد من الأحزاب الممثلة للأقليات إلى الاندماج أو التحالف مع القوى السياسية الكبرى لضمان بقاء صوتهم مسموعًا في البرلمان[١٦] .

ذلك لأن التحالف السياسي هو التحالف الذي تشترطه الوقائع والمهام الفعلية في اللحظةالتاريخية المحددة، إذ انها تكون نتيجة طبيعية وفقا للنظام الانتخابي المعمول به في الدولة التي تأخذ بنظام التمثيل النسبي كنظام انتخابي ، التي لم يحصل اي حزب من الاحزاب السياسية او التحالفات التي تشكلت قبل الانتخابات على اغلبية المقاعد البرلمانية وبهذا ستخضع عملية تشكيل الحكومة الى مساومات بين الاحزاب السياسية بعد العملية الانتخابية ، ومن ثم تتباحث الاحزاب حول تقسيم الحقائب الوزارية وتوزيعها وفق البرنامج السياسي العام للحكومة .[١٧]

آلية تحالف الأقليات مع الأحزاب الكبرى

١- الانضمام إلى الكتل السياسية الكبرى: تدخل بعض الأحزاب الممثلة للأقليات ضمن تحالفات كبرى مثل "الإطار التنسيقي" أو "تحالف القوى الوطنية"، لضمان تمثيل أكبر داخل البرلمان .
٢- التفاوض على مقاعد وزارية أو لجان برلمانية: تستخدم بعض الأحزاب الكبرى مقاعد الأقليات كأداة لتعزيز تحالفاتها، مما يمنح ممثلي الأقليات فرصة للمشاركة في صنع القرار .
٣- الدعم الانتخابي المتبادل: تتعاون الأحزاب الكبرى مع ممثلي الأقليات عبر تقديم الدعم الانتخابي لهم في مناطق نفوذهم مقابل ضمان أصواتهم في البرلمان عند التصويت على القوانين المهمة .

التأثيرات على المشاركة السياسية للأقليات

تؤدي مشاركة الأقليات السياسية دورًا حيويًا في تعزيز التعددية والديمقراطية في أي نظام سياسي، لكنها تحمل تأثيرات تختلف حسب البيئة السياسية والقانونية، بضمان تمثيلها العادل الذي تمنحه المشاركة السياسية للأقليات فرصة للتعبير عن مطالبهم والدفاع عن حقوقهم داخل مؤسسات الدول ، وتعزيز التنوع السياسي،إذ يساهم وجود ممثلين عن الأقليات في البرلمانات والحكومات في إضفاء شرعية على النظام السياسي، ويعزز الاستقرار الاجتماعي، علاوة على ذلك تحقيق مكاسب تشريعية التي تمكن الاقليات ، عبر المشاركة السياسية، الدفع نحو إقرار قوانين تحمي ثقافتهم وحقوقهم، مثل قوانين التعليم واللغات الرسمية ،

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الاربعون – نيسان ٢٠٢٥– شوال ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

اما التأثيرا ت السلبية ،ومنها التبعية السياسية، فقد تضطر بعض الأحزاب الممثلة للأقليات إلى التحالف مع قوى سياسية كبرى، مما يؤدي إلى فقدانها لاستقلالية القرار، كذلك الى التهميش في صنع القرار، رغم وجود ممثلين للأقليات، ولكن قد يتم تجاهل مطالبهم الفعلية بسبب أولويات الأحزاب المسيطرة، وليس بعيدا عن الانقسامات الداخلية لاحزاب الاقليات التي تعرقل المنافسة بين الأحزاب السياسية للأقليات وأحيانًا إلى تشرذم الأصوات وإضعاف تأثيرهم في العملية السياسية.[١٨]

بشكل عام، تعتمد فعالية مشاركة الأقليات السياسية على البيئة القانونية، ومدى احترام التعددية، وإمكانية تحقيق توازن بين الاستقلالية السياسية والمصالح الوطنية المشتركة.

مما ينتج عنه تحقيق بعض المكاسب السياسية ومنها :[١٩]

١- تمثيل سياسي أوسع: تتيح مشاركة الأحزاب السياسية للأقليات فرصة لتمثيل مصالحهم وقضاياهم في صنع القرار السياسي، مما يعزز التعددية والديمقراطية .
٢- حماية الحقوق الثقافية والدينية: تعمل هذه الأحزاب على الدفاع عن حقوق الأقليات الثقافية واللغوية والدينية، مما يساهم في تعزيز التنوع داخل المجتمع .
٣- تحقيق مكاسب تشريعية: تمكنت بعض الأحزاب من الدفع نحو سياسات أكثر شمولًا، مثل سن قوانين لحماية الأقليات من التمييز أو ضمان حصص محددة (الكوتا) في المناصب الحكومية .
٤- تعزيز التفاعل السياسي: يساهم وجود الأحزاب السياسية للأقليات في إشراك فئات اجتماعية جديدة في الحياة السياسية، مما يؤدي إلى زيادة المشاركة الشعبية والاستقرار السياسي .

اما نظيرتها السلبية [٢٠]

١- التهميش السياسي: في بعض الحالات، قد تكون مشاركة أحزاب الأقليات محدودة بسبب قوانين انتخابية غير عادلة أو ضعف التمويل، مما يؤدي إلى ضعف تأثيرها في المشهد السياسي العام .
٢- الاستقطاب والانقسامات: يمكن أن تؤدي الأحزاب القائمة على الهوية العرقية أو الدينية إلى تعميق الانقسامات المجتمعية، مما يضعف الوحدة الوطنية ويؤدي إلى نزاعات سياسية .
٣- استغلال الأقليات سياسيًا: في بعض الأنظمة، يتم استخدام أحزاب الأقليات كأدوات سياسية من قبل الأحزاب الكبرى، مما يحد من استقلاليتها ويجعلها رهينة للتحالفات السياسية.
٤- ضعف التأثير في القرارات الكبرى: على الرغم من التمثيل البرلماني، فإن التأثير الفعلي لأحزاب الأقليات قد يكون محدودًا بسبب سيطرة الأحزاب الكبرى على القرارات السياسية الرئيسية.

ثالثا : القيود السياسية التي تحد من تأثير الاقليات السياسية

تواجه الأقليات السياسية العديد من القيود التي تحد من تأثيرها على صنع القرار الحكومي، مما يؤدي إلى تهميش دورها في الحياة السياسية، تشمل هذه القيود التمثيل المحدود في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، إذ غالبًا ما تعاني الأقليات من صعوبة الوصول إلى المناصب القيادية بسبب القوانين الانتخابية غير العادلة أو أنظمة التمثيل التي تفضل الأحزاب الكبرى، كما تؤثر القيود القانونية والدستورية على قدرتها في تأسيس أحزاب سياسية أو المشاركة الفعالة في الانتخابات .[٢١]

بالإضافة إلى ذلك، فإن السيطرة السياسية من قبل الأحزاب الكبرى تدفع الأقليات إلى الدخول في تحالفات قد تقلل من استقلاليتها، بينما يؤدي التهميش السياسي والإداري إلى إضعاف تأثير ممثليها داخل الحكومة، كما تؤدي الضغوط الاقتصادية والاجتماعية دورًا في الحد من قدرتهم على تمويل الحملات الانتخابية أو التأثير على الرأي العام، وأخيرًا، فإن التدخلات الخارجية والتلاعب السياسي يزيدان من تعقيد المشهد، حيث قد يتم استغلال قضايا الأقليات لتحقيق مكاسب سياسية من قبل جهات داخلية أو دولية[٢٢] .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الاربعون – نيسان ٢٠٢٥– شوال ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وبشكل عام، تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى إضعاف دور الأقليات السياسية في تشكيل السياسات العامة واتخاذ القرارات، مما يتطلب إصلاحات قانونية ومؤسسية لتعزيز مشاركتها وضمان تمثيلها العادل في النظام السياسي .[٢٣]

إذ تعاني الأقليات السياسية من تحديات عديدة تحدّ من قدرتها على التأثير الفعلي في صنع القرار داخل المؤسسات الرسمية، يتمثل أحد هذه التحديات في ضعف تمثيلها في البرلمانات والمجالس الحكومية، حيث تفضل القوانين الانتخابية في كثير من الأحيان الأحزاب الكبرى، مما يقلل من فرص حصول الأقليات على عدد كافٍ من المقاعد، كما أن بعض الأنظمة الانتخابية، مثل التمثيل النسبي ذو العتبة العالية، تفرض نسب حد أدنى من الأصوات، مما يصعب على أحزاب الأقليات تجاوز هذه العتبة ودخول البرلمان[٢٤] .

إضافة إلى ذلك، قد تفرض القوانين قيودًا تحدّ من الحقوق السياسية للأقليات، مثل منعها من تأسيس أحزاب سياسية مستقلة أو فرض شروط معقدة على ترشحها للانتخابات، مما يزيد من صعوبة مشاركتها الفعالة في الحياة السياسية، وفي كثير من الحالات، تجد الأحزاب الممثلة للأقليات نفسها مضطرة إلى التحالف مع القوى السياسية الكبرى لضمان تمثيلها، إلا أن هذه التحالفات تؤدي غالبًا إلى فقدان استقلاليتها السياسية وتقليص تأثيرها على صنع السياسات العامة[٢٥] .

حتى في حال حصول الأقليات على تمثيل سياسي، فإنها غالبًا ما تتعرض للتهميش داخل المؤسسات الحكومية، حيث تظل القرارات الرئيسية بيد الأحزاب المسيطرة، ما يجعل مشاركتها استشارية أكثر منها فعالة، هذا الوضع يساهم في استمرار الهيمنة السياسية للأحزاب الكبرى، ويحدّ من قدرة الأقليات على الدفاع عن قضاياها وتحقيق مطالبها ضمن النظام السياسي.[٢٦]

كما تواجه الأقليات تحديات اجتماعية واقتصادية تعيق مشاركتها السياسية الفعالة، إذ تؤثر الظروف المعيشية المتدنية على قدرتها في دعم مرشحيها أو التأثير على الرأي العام،وفي ظل هذه الضغوط، تعاني العديد من الأقليات من نقص الموارد المالية والمؤسساتية، مما يضعف فرصها في تحقيق تمثيل سياسي قوي، إضافةً إلى ذلك، قد تكون هذه الجماعات عرضة لتدخلات خارجية أو تلاعب سياسي داخلي، حيث تُستخدم قضاياها كأدوات لتحقيق مكاسب سياسية من قبل أطراف مختلفة، مما يقيد استقلاليتها ويؤثر على قدرتها في صنع القرار السياسي بشكل مستقل، مما تؤدي إلى تضييق المساحة السياسية للأقليات، ويجعل مشاركتها وتأثيرها في السياسة العامة محدودًا.[٢٧]

ويتضح مما تقدم ان الاقليات تعاني من تحديات متعددة تؤثر على قدرتها في المشاركة السياسية الفعالة، سواء من خلال ضعف التمثيل في المؤسسات الرسمية أو القيود القانونية والانتخابية التي تحد من وصولها إلى مراكز صنع القرار، كما تلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية دورًا مهمًا في تقييد نفوذها، حيث تؤدي قلة الموارد والتهميش السياسي إلى تقليل فرصها في التأثير الفعلي، إضافةً إلى ذلك، يمكن أن تؤثر التدخلات الخارجية والتحالفات السياسية غير المتكافئة على استقلالية هذه الجماعات، مما يجعلها في كثير من الأحيان أدوات في الصراعات السياسية بدلاً من كونها فاعلة رئيسية في توجيه السياسات. في ظل هذه الظروف، تبقى مشاركة الأقليات في الحياة السياسية مقيدة، وهو ما يستدعي مراجعة السياسات لضمان تمثيل أكثر عدالة وإنصافًا لهم.

لذلك سيتم التطرق في المبحث التالي عن التأثير الاجتماعي والسياسي لمشاركة الاقليات في الحكم والعملية السياسية في العراق .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الاربعون – نيسان ٢٠٢٥– شوال ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المبحث الثاني

التأثير الاجتماعي والسياسي لمشاركة الاقليات

تُعد مشاركة الأقليات في العملية السياسية عاملاً مهمًا في تعزيز التعددية والديمقراطية داخل أي نظام سياسي، حيث تسهم في تمثيل مختلف الفئات المجتمعية وضمان وصول أصواتها إلى مراكز صنع القرار، وعلى المستوى الاجتماعي، تتيح هذه المشاركة فرصًا لتعزيز الاندماج وتقليل التهميش، مما يسهم في بناء مجتمعات أكثر تماسكًا واستقرارًا، أما على المستوى السياسي، فإن مشاركة الأقليات تؤثر على تشكيل السياسات العامة، إذ يمكن أن تسهم في توجيه التشريعات نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، خاصة فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسات التنموية، ومع ذلك، قد تواجه هذه المشاركة عقبات مثل القيود القانونية والتمييز السياسي، مما قد يحد من تأثيرها الفعلي في صناعة القرار ويؤدي إلى استمرار التفاوت الاجتماعي والسياسي.

وبهذا سيتم في هذا المبحث التطرق الى التحديات التي تواجه الاقليات في العراق بالمطلب الاول وتاثير مشاركة الاقليات على الاستقرار الاجتماعي والسياسي بالمطلب الثاني .

المطلب الاول

التحديات التي تواجه الاقليات في العراق

تواجه الأقليات تحديات اجتماعية، مثل التمييز وعدم تكافؤ الفرص، مما يؤثر على اندماجهم في المجتمع، إلى جانب ذلك، تشكل الأوضاع الأمنية المضطربة والاضطهاد من قبل الجماعات المتطرفة تهديدًا كبيرًا لاستقرارهم، مما يدفع البعض إلى الهجرة أو النزوح، كل هذه العوامل تجعل من الصعب على الأقليات لعب دور مؤثر في تشكيل مستقبل العراق السياسي والاجتماعي.[٢٨]

اولا: التهجير القسري والصراعات المسلحة وتأثيرها على التمثيل السياسي

شهد العراق منذ عام ٢٠٠٣ موجات متتالية من التهجير القسري والصراعات المسلحة التي أثرت بشكل مباشر على تمثيل الأقليات في الحياة السياسية، فقد أدت النزاعات الطائفية، وتصاعد أعمال العنف، وظهور الجماعات الإرهابية مثل تنظيم "داعش"، إلى تهجير أعداد كبيرة من أبناء الأقليات، بما في ذلك الإيزيديين، والمسيحيين، والشبك، والصابئة المندائيين ، وقد أثر هذا التهجير سلبًا على قدرتهم في المشاركة السياسية، سواء عبر فقدان دوائرهم الانتخابية، أو تراجع أعداد الناخبين في المناطق التي كانوا يشكلون فيها نسبة مؤثرة .[٢٩]

علاوة على ذلك، فإن الصراعات المسلحة أدت إلى تدمير البنية التحتية في مناطق الأقليات، وإضعاف مؤسساتهم السياسية والاجتماعية، مما حال دون تمكينهم من التعبير عن مطالبهم بفعالية. وبسبب النزوح الجماعي، فقدت العديد من الأحزاب السياسية الممثلة للأقليات قواعدها الشعبية، مما انعكس سلبًا على عدد المقاعد التي يمكن أن تحصل عليها في البرلمان أو المجالس المحلية، كما أن بعض القوانين الانتخابية لم تراع الظروف الخاصة بالأقليات المهجرة، مما حدَّ من قدرتهم على التمثيل السياسي العادل.[٣٠]

إضافة إلى ذلك، فإن ضعف الدعم الحكومي لإعادة النازحين، واستمرار سيطرة بعض الجماعات المسلحة على مناطق الأقليات، ساهم في استمرار التحديات التي تواجه هذه الفئات في ممارسة حقوقها السياسية والمشاركة في صنع القرار، ونتيجة لذلك، باتت بعض الأحزاب الكبرى تستغل غياب الأقليات لفرض هيمنتها على المشهد السياسي، مما أدى إلى تهميش قضايا الأقليات ضمن السياسات الوطنية.[٣١]

ثانيا: التمييز السياسي والاجتماعي ضد الاقليات

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الاربعون – نيسان ٢٠٢٥– شوال ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

لازالت الأقليات في العراق تعاني من تمييز سياسي واجتماعي والتي تؤثر بشكل كبير على مشاركتها في الحياة العامة ويحد من قدرتها على الوصول إلى مراكز صنع القرار، ويتجلى التمييز السياسي في القوانين الانتخابية غير العادلة التي تضعف تمثيل الأقليات داخل البرلمان، حيث تُمنح الكوتا المخصصة لهم عددًا محدودًا من المقاعد، ما يقلل من تأثيرهم الفعلي في العملية التشريعية، كما أن بعض الأحزاب الكبرى تستغل ضعف تمثيل الأقليات عبر التحالفات السياسية، مما يؤدي إلى تهميش قضاياهم داخل المؤسسات الرسمية .[٣٢]

ومن الناحية الاجتماعية، تواجه الأقليات أشكالًا متعددة من التمييز، بما في ذلك صعوبة الحصول على الوظائف الحكومية، وعدم المساواة في فرص التعليم والخدمات، فضلًا عن التعرض للخطاب العنصري والطائفي الذي يعزز الانقسامات المجتمعية، كما أن بعض الأعراف والتقاليد المجتمعية تحول دون إدماج الأقليات بشكل كامل في المجتمع، مما يؤدي إلى عزلهم عن الحياة العامة .[٣٣]

ومما لاشك فيه ان السياسات العامة في العراق غالبًا ما تهمل احتياجات الأقليات، حيث تتركز المشاريع التنموية في مناطق معينة دون مراعاة المجتمعات التي تعرضت للنزوح أو التي تحتاج إلى إعادة تأهيل بنيتها التحتية، وأن غياب الحماية القانونية الكافية يجعل الأقليات عرضة للاضطهاد والتمييز، سواء من قبل الجهات الحكومية أو الجماعات المسلحة التي تستغل ضعف القانون لفرض سيطرتها على مناطقهم[٣٤] .

ثالثا : غياب الضمانات القانونية لحماية حقوق الاقليات

من أبرز الإشكاليات القانونية التي تواجه الأقليات في العراق هو ضعف تنفيذ المواد الدستورية المتعلقة بحقوقهم، مثل المادة (١٢٥) [٣٥] التي تنص على ضمان الحقوق الثقافية والإدارية للأقليات، لكنها لا تقدم آليات واضحة لحمايتهم من التهميش السياسي والتمييز الاجتماعي، بالإضافة إلى ذلك، لا توجد قوانين صريحة تُجرّم التحريض على الكراهية والعنف ضد الأقليات، مما يجعلهم عرضة لانتهاكات متكررة دون محاسبة الجهات المسؤول.[٣٦]

وغالبا ما تكون القوانين الانتخابية في العراق محدودة التأثير ، رغم تخصيصها نظام الكوتا للأقليات بسبب تحكم الأحزاب الكبرى في توزيع المقاعد، مما يقلل من استقلالية الأقليات السياسية، إضافةً إلى ذلك، فإن عدم وجود تشريعات واضحة لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأقليات أدى إلى تهميشهم في قطاعات العمل والتعليم والخدمات العامة.[٣٧]

مما تقدم يتبين ان الأقليات في العراق تعاني من غياب الضمانات القانونية الفعالة التي تحمي حقوقهم السياسية والاجتماعية، رغم وجود نصوص دستورية تعترف بحقوقهم،إلا أن التطبيق الفعلي لهذه القوانين يواجه تحديات كبيرة، مثل ضعف آليات التنفيذ، والتأثير القوي للأحزاب الكبرى على تمثيل الأقليات، وغياب تشريعات صارمة تجرّم التمييز ضدهم، ونتيجة لذلك، نظل الأقليات عرضة للتهميش السياسي والاجتماعي، مما يؤثر على دورهم في صنع القرار والمشاركة في الحياة العامة.

المطلب الثاني

تأثير مشاركة الاقليات على الاستقرار الاجتماعي والسياسي

تُعد مشاركة الأقليات في العملية السياسية عاملاً رئيسياً في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي داخل أي دولة، إذ يساهم التمثيل العادل للأقليات وإتاحة فرص متكافئة لهم في صنع القرار في الحد من التوترات الاجتماعية وتعزيز الاندماج الوطني، كما أن إدماج الأقليات في المؤسسات السياسية يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الإقصاء، مما يقلل من احتمالات اندلاع النزاعات الداخلية أو حدوث اضطرابات سياسية، فعلى المستوى الاجتماعي، يعزز تمثيل الأقليات الشعور بالانتماء والمواطنة، حيث يؤدي إشراكهم

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الاربعون – نيسان ٢٠٢٥– شوال ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

في الحياة السياسية إلى دمجهم بشكل أكبر في النسيج الوطني، مما يحد من النزاعات العرقية أو الطائفية .[٣٨] أما من الناحية السياسية، فإن مشاركة الأقليات تساهم في تنوع وجهات النظر داخل الهيئات التشريعية والتنفيذية، مما يضمن اتخاذ قرارات أكثر شمولية وتمثيلاً لمختلف مكونات المجتمع[٣٩] .

في المقابل، فإن تهميش الأقليات أو ضعف تمثيلهم السياسي قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية، إذ قد يشعر أفراد هذه الفئات بالإقصاء والتهميش، مما قد يدفعهم إلى تبني مواقف احتجاجية أو حتى اللجوء إلى العنف للتعبير عن مطالبهم، كما أن غياب سياسات حكومية شاملة تستجيب لاحتياجات الأقليات يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية وتهديد الاستقرار العام للدولة.[٤٠]

اولا: مساهمة الاقليات في تعزيز التعددية السياسية

يشكل وجود الأقليات في الساحة السياسية عاملًا أساسيًا في تعزيز التعددية السياسية، حيث يضفي تنوعًا في الرؤى والأفكار التي تسهم في تطوير الأنظمة الديمقراطية وجعلها أكثر شمولًا، ويضمن تمثيل الأقليات في المؤسسات السياسية والحكومية مشاركة أوسع لمختلف الفئات المجتمعية، مما ينعكس على صياغة سياسات أكثر عدالة وقدرة على الاستجابة للاحتياجات المتنوعة داخل المجتمع.[٤١]

وان أحد أهم وسائل تعزيز التعددية السياسية من قبل الأقليات هو تشكيل الأحزاب السياسية الخاصة بهم أو الانضمام إلى الأحزاب الكبرى لضمان إيصال مطالبهم إلى مراكز صنع القرار، فعلى سبيل المثال، في بعض الدول الديمقراطية، تمكنت الأحزاب المدافعة عن حقوق الأقليات من التأثير على التشريعات والسياسات العامة، مما عزز من توازن القوى السياسية داخل الدولة.[٤٢]

علاوة على ذلك، فإن مشاركة الأقليات في العمليات الانتخابية سواء كمرشحين أو ناخبين، تعزز من شرعية الأنظمة الديمقراطية وتقلل من احتمالات التهميش السياسي والاجتماعي، فوفقًا لتقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فإن الدول التي توفر بيئة سياسية شاملة للأقليات تتمتع بمعدلات استقرار سياسي واجتماعي أعلى مقارنة بالدول التي تفرض قيودًا على مشاركتهم.[٤٣]

كما تسهم الأقليات في إثراء الحوار السياسي من خلال منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، حيث يعزز وجودهم من التنوع الفكري والنقاشات السياسية البناءة حول قضايا حقوق الإنسان، العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للموارد .[٤٤]

ثانيا: دور الاقليات في نشر ثقافة التعايش السلمي

يسهم وجود الأقليات في المجتمعات المتعددة ثقافيًا في تعزيز ثقافة التعايش السلمي، إذ يؤدي انخراطهم في العملية السياسية والاجتماعية إلى بناء جسور التواصل بين مختلف المكونات المجتمعية.[٤٥] من خلال مشاركتهم في المؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية، تسهم الأقليات في نشر قيم التسامح والحوار والتفاهم المتبادل، على سبيل المثال، تلعب الأقليات الدينية والإثنية دورًا بارزًا في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، مما يقلل من حدة التوترات الاجتماعية ويعزز الوحدة الوطنية.[٤٦]

كما أن السياسات الشاملة التي تضمن تمثيل الأقليات في مواقع صنع القرار تساعد في تقليل الشعور بالتهميش والإقصاء، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي. في بعض الدول، أثبتت المبادرات التي يقودها ممثلو الأقليات فعاليتها في حل النزاعات وتعزيز المصالحة الوطنية، كما هو الحال في جنوب إفريقيا بعد انتهاء نظام الفصل العنصري، حيث لعبت مختلف الفئات العرقية دورًا رئيسيًا في بناء مجتمع أكثر اندماجًا وعدالة[٤٧].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الاربعون – نيسان ٢٠٢٥– شوال ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

ثالثا : التحديات التي تعيق مساهمة الاقليات في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي

تواجه الأقليات تحديات متعددة تعرقل دورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، حيث يؤدي التهميش السياسي والتمييز القانوني إلى تقليص فرص مشاركتها في صنع القرار، كما تؤثر الضغوط الاجتماعية والصراعات العرقية والطائفية على قدرتها على الاندماج في المجتمع، مما يزيد من حدة الانقسامات ويضعف جهود تحقيق السلم الاجتماعي، بالإضافة إلى ذلك، تسهم التدخلات الخارجية والتلاعب السياسي بقضايا الأقليات في تأجيج الخلافات الداخلية، مما يشكل عقبة أمام بناء أنظمة حكم أكثر شمولًا وعدالة.[٤٨]

فان العديد من الدول تعاني الاقليات من تمييز سياسي وتهميش مؤسسي يحدّ من مشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية، اذ تؤدي القوانين الانتخابية غير العادلة إلى تقليل تمثيلها داخل البرلمان والمؤسسات الحكومية، مما يعزز الشعور بالإقصاء ويؤدي إلى اضطرابات سياسية واجتماعية. إضافة إلى ذلك، تفرض بعض الدول قيودًا قانونية وإدارية تعيق تشكيل الأحزاب السياسية الخاصة بالأقليات أو تحرمها من التمويل السياسي، مما يحدّ من قدرتها على الوصول إلى السلطة والمشاركة في صنع القرار. [٤٩]

إلى جانب هذه القيود، تواجه الأقليات تحديات اجتماعية وثقافية تحول دون اندماجها الكامل في المجتمع، قد تتعرض لخطابات كراهية أو ممارسات تمييزية تقلل من ثقتها بالمؤسسات الرسمية، مما يدفعها نحو الانعزال السياسي والاجتماعي، وأن الصراعات العرقية والطائفية في بعض الدول تؤدي إلى تفاقم التوترات، حيث تتحول هذه النزاعات إلى عقبات رئيسية أمام تحقيق السلم الاجتماعي، ما يعزز الاستقطاب السياسي ويضعف قدرة الحكومات على تبني سياسات شاملة تلبي احتياجات الجميع.[٥٠]

اضافة الى ذلك، تلعب التدخلات الخارجية والتلاعب السياسي دورًا في تعميق الانقسامات داخل المجتمعات التي تضم أقليات، حيث يتم استغلال قضاياهم من قبل بعض القوى الداخلية والخارجية لتحقيق مكاسب سياسية. هذا التوظيف السياسي يؤدي إلى تفاقم الانقسامات، ويجعل من الصعب على الأقليات أن تلعب دورًا حقيقيًا في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.[٥١]

مما تقدم يمكن القول إن مشاركة الأقليات في العملية السياسية تلعب دورًا مهمًا في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي، لكنها تواجه تحديات كبيرة تعيق فاعليتها، مثل التمييز السياسي، والقيود القانونية، والصراعات العرقية، والتدخلات الخارجية، ورغم هذه العقبات، فإن تعزيز تمثيل الأقليات وضمان حقوقهم السياسية يسهمان في بناء مجتمعات أكثر عدالة وشمولية، مما يعزز التعددية السياسية والسلم الاجتماعي، لذا، يتطلب تحقيق مشاركة فعالة للأقليات إصلاحات قانونية ومؤسسية تضمن اندماجهم الكامل في صنع القرار دون تهميش أو إقصاء.

وخلاصة مما تقدم :

يشير البحث إلى أن مشاركة الأقليات في العملية السياسية ليست مجرد حق، بل هي ضرورة لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن هذه المشاركة تواجه تحديات تتطلب جهودًا مشتركة من الدولة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لضمان بيئة سياسية واجتماعية أكثر شمولًا وعدالة.

الاستنتاجات :

بعد دراسة تأثير مشاركة الأقليات في الحياة السياسية والاجتماعية، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج المهمة التي توضح مدى أهمية دور الأقليات في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، وكذلك التحديات التي تواجههم .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الاربعون – نيسان ٢٠٢٥– شوال ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

١- أهمية تمثيل الأقليات في النظام السياسي: أظهرت الدراسة أن التمثيل العادل للأقليات في المؤسسات السياسية يساهم في تحقيق الاستقرار والعدالة الاجتماعية، ويعزز التعددية الديمقراطية .

٢- التأثير الإيجابي لمشاركة الأقليات: عندما تحظى الأقليات بفرصة عادلة للمشاركة السياسية، فإن ذلك يؤدي إلى الحد من النزاعات المجتمعية، ويعزز التعايش السلمي، مما ينعكس إيجابًا على استقرار الدولة .

٣- التحديات التي تعيق مشاركة الأقليات: رغم وجود آليات قانونية تتيح للأقليات المشاركة، إلا أن هناك العديد من التحديات، مثل القوانين الانتخابية غير العادلة، والتهميش السياسي، والتمييز الاجتماعي، والتي تعرقل اندماجهم الفعلي في النظام السياسي .

٤- تأثير العوامل الخارجية والداخلية: تبين أن بعض القوى السياسية تستغل قضايا الأقليات لتحقيق مكاسب سياسية، مما يؤدي إلى استقطاب سياسي يزيد من تعقيد الوضع ويؤثر على استقرار الدولة .

٥- دور الأحزاب السياسية: أشارت النتائج إلى أن الأحزاب السياسية الخاصة بالأقليات، سواء المستقلة أو المتحالفة مع الأحزاب الكبرى، تلعب دورًا مهمًا في إيصال مطالب الأقليات إلى صانعي القرار، لكنها تواجه تحديات تتعلق بفقدان الاستقلالية السياسية أحيانًا.

٦- ضرورة الإصلاحات القانونية والسياسية: أظهرت الدراسة الحاجة إلى إصلاحات قانونية لضمان مشاركة أكبر للأقليات، وتعزيز التشريعات التي تحمي حقوقهم وتكافح التمييز ضدهم .

٧- أهمية نشر ثقافة التعايش السلمي: خلص البحث إلى أن تعزيز الحوار بين المكونات المختلفة في المجتمع من شأنه أن يقلل من النزاعات، ويساهم في تحقيق مجتمع أكثر تجانسًا وعدالة .

التوصيات :

١- تعزيز التمثيل السياسي للأقليات: يجب تعديل القوانين الانتخابية لضمان تمثيل عادل للأقليات في البرلمان والمجالس المحلية، ومنحهم فرصًا متكافئة للمشاركة في صنع القرار .

٢- إصلاح الأطر القانونية: ينبغي تعديل التشريعات لضمان حقوق الأقليات السياسية والاجتماعية، ومنع أي تمييز قانوني ضدهم في تشكيل الأحزاب أو المشاركة في الانتخابات .

٣- تعزيز التعددية السياسية: دعم إنشاء الأحزاب السياسية التي تمثل الأقليات، أو تشجيع انخراطهم في الأحزاب الكبرى لضمان إيصال أصواتهم داخل النظام السياسي .

٤- حماية الأقليات من التمييز والتهميش: سن قوانين تمنع التمييز ضد الأقليات في المجالات السياسية والاجتماعية، وضمان حصولهم على فرص متساوية في التوظيف والمشاركة العامة .

٥- تعزيز ثقافة التعايش السلمي: إطلاق برامج تثقيفية وإعلامية لتعزيز التسامح والحوار بين المكونات المختلفة، بهدف بناء مجتمع أكثر اندماجًا وتجانسًا .

٦- الحد من التدخلات الخارجية: وضع سياسات واضحة لمنع استغلال قضايا الأقليات من قبل أطراف داخلية أو خارجية لأغراض سياسية، بما يضمن استقلالية القرار الوطني .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الاربعون – نيسان ٢٠٢٥– شوال ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

٧- تمكين الأقليات اقتصاديًا واجتماعيًا: توفير الدعم الاقتصادي والتعليمي للأقليات لتعزيز قدرتهم على المشاركة السياسية والاجتماعية، وتقليل الفجوات الاقتصادية التي قد تحد من دورهم في المجتمع.

٨- تفعيل دور المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني: التعاون مع المنظمات الدولية والمحلية لحماية حقوق الأقليات، ومراقبة تنفيذ السياسات التي تعزز مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية .

٩- تعزيز آليات الرقابة والمساءلة: ضمان وجود هيئات مستقلة لمراقبة مدى احترام حقوق الأقليات وتفعيل القوانين التي تحميهم، مع محاسبة الجهات التي تنتهك هذه الحقوق .

١٠- إعادة بناء الثقة بين الأقليات والدولة: تنفيذ سياسات شاملة تعزز مشاركة الأقليات في المؤسسات الرسمية، وضمان تمثيلهم العادل في مراكز صنع القرار .

الخاتمة :

بعد تحليل دور الأقليات في العراق بعد عام ٢٠٠٥، يتضح أن مشاركتهم في العملية السياسية تحمل أبعادًا متعددة، تتراوح بين تعزيز التعددية السياسية من جهة، ومواجهة تحديات التهميش والصراعات الطائفية من جهة أخرى. فعلى الرغم من أن الدستور العراقي أقر حقوق الأقليات ومنحهم تمثيلًا سياسيًا، إلا أن الممارسات الفعلية أثبتت وجود عقبات تحد من تأثيرهم في صنع القرار. كما أن العوامل السياسية، مثل التحالفات الحزبية والقيود القانونية، فضلاً عن التحديات الاجتماعية والأمنية، ساهمت في إضعاف دورهم الفعلي في تحقيق استقرار سياسي واجتماعي مستدام .وبناءً على ذلك، فإن تعزيز مشاركة الأقليات يتطلب إصلاحات قانونية تضمن تمثيلًا أكثر عدالة، إضافة إلى سياسات شاملة تعزز الاندماج الوطني وتحمي حقوق جميع الفئات. إن تحقيق بيئة سياسية تضمن مشاركة فعالة للأقليات من شأنه أن يسهم في استقرار العراق، ويعزز ثقافة التعايش السلمي والاندماج المجتمعي، مما يساعد في بناء دولة ديمقراطية أكثر شمولًا وإنصافًا لجميع مواطنيها.

المصادر:

١- الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، المادة (١٢٥).

٢- بعثةالأمم المتحدة لمساعدة العراق (.(UNAMIحقوق الأقليات في العراق. نيويورك: الأمم المتحدة، ص ص ١٢-١٥ ، ٢٠١٨.

٣- الربيعي، محمد. الأقليات السياسية في العراق ودورها في العملية الديمقراطية بعد ٢٠٠٥. بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص ص ٧٥-٩٢. ، ٢٠٢٠.

٤- التميمي، يونس. دور الأحزاب السياسية للأقليات في بناء النظام الديمقراطي العراقي بعد ٢٠٠٣. بغداد: دار الحكمة، ٢٠١٩.

٥- - عبد الرحمن، علي. تمثيل الأقليات في النظام السياسي العراقي: دراسة في القوانين الانتخابية. بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، ، ٢٠٢٢.

٦- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. نتائج الانتخابات العراقية لعام ٢٠٢١. بغداد: المفوضية، ٢٠٢١.

٧- -العزاوي، فاضل. تمثيل الأقليات في النظام السياسي العراقي: دراسة في الأثر والتحديات. بغداد: المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١ .

ISSN–2536–0027

٨- الزبيدي، أحمد. دور الأقليات في العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٥: دراسة تحليلية. بغداد: مركز دراسات الشرق الأوسط، ، ٢٠٢١ .
٩- الهاشمي، سعد. "الأقليات في العراق ودورهم في التشريع الوطني بعد ٢٠٠٥"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٨، ٢٠٢٢،
١٠-الهاشمي، سعد. "تحالفات الأحزاب الكبرى وممثلي الأقليات: بين تعزيز المشاركة وتقييد الاستقلالية"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦٠، ٢٠٢٣ .
١١- عبد الرضا ، اسعد طارش : التحالفات السياسية في العراق ومشكلة تشكيل الحكومة ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، الجامعة العراقية ، ٢٠٢٣ .
١٢-الخطيب، سامي. "التعددية السياسية وتمثيل الأقليات في العراق بعد ٢٠٠٣." مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٢، ، ٢٠٢١ .
١٣-منظمة فريدوم هاوس. تقرير الحرية في العالم ٢٠٢٢: تحليل واقع الأقليات في الأنظمة الديمقراطية. واشنطن: فريدوم هاوس، ٢٠٢٢.
١٤-الخطيب، سامي. "التمثيل السياسي للأقليات في العالم العربي: التحديات والفرص." مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٦، ٢٠٢٣.
١٥-الجميلي، فاضل. الأقليات في العراق بعد ٢٠٠٣: التحديات والفرص السياسية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص ٧٥-٨٠ ، ٢٠١٨ .
١٦-الموسوي، علي كاظم. التمييز السياسي والاجتماعي ضد الأقليات في العراق: دراسة تحليلية. بغداد: دار الحكمة، ، ٢٠١٩ .
١٧-- منظمة هيومن رايتس ووتش. العراق: التمييز والاضطهاد ضد الأقليات. نيويورك: HRW، ، ٢٠٢١ .
١٨- عبد الرحمن، كمال. الأقليات في النظم السياسية: دراسة في الحقوق والمشاركة السياسية. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٩.
١٩-Lijphart, Arend. Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration. New Haven: Yale University Press, ١٩٧٧.
٢٠-- Norris, Pippa. Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior. Cambridge: Cambridge University Press, ,٢٠٠٤.
٢١-Reilly, Benjamin. Democracy and Diversity: Political Engineering in the Asia-Pacific. Oxford: Oxford University Press, ٢٠٠٧.
٢٢-Sisk, Timothy D. Power Sharing and International Mediation in Ethnic Conflicts. Washington, DC: United States Institute of Peace Press, ,١٩٩٦.
٢٣-Diamond, Larry, and Marc F. Plattner, eds. Nationalism, Ethnic Conflict, and Democracy. Baltimore: Johns Hopkins University Press,١٩٩٤.
٢٤-Al-Khafaji, Isam. "The Paradoxes of Pluralism in Iraq." Middle East Report, no. ١٨٧٢٧, (١٩٩٤) .
٢٥-United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI). Electoral Law and Minority Representation in Iraq. New York: United Nations,

ISSN–2536–0027

٢٦- United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI). Minority Political Participation in Iraq. New York: United Nations, ,٢٠١٩.
٢٧- Al-Saadi, Yassin. "Political Participation of Minorities in Iraq Post-٢٠٠٥." Journal of Middle Eastern Politics, vol. ١٢, no. ٣, ٢٠١٨.
٢٨- UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). Iraq: Displacement and Political Representation. Geneva: UNHCR Reports, ,٢٠٢١.
٢٩- Minority Rights Group International. Iraq's Displaced Minorities: Ongoing Struggles. London: MRG, ٢٠١٩.
٣٠- Al-Tamimi, Nabil. Political and Social Discrimination Against Minorities in Iraq. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, pp. ٥٠-٥٨ ,٢٠٢٠. Kymlicka, Will. Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights. Oxford: Oxford University Press, ١٩٩٥.
٣١- Norris, Pippa. Democratic Deficit: Critical Citizens Revisited. Cambridge: Cambridge University Press, ٢٠١١.
٣٢- United Nations Development Programme (UNDP). Minorities in Politics: Participation and Representation. UNDP Report, , ٢٠٢٢.
٣٣- Parekh, Bhikhu. Rethinking Multiculturalism: Cultural Diversity and Political Theory. Harvard University Press ,٢٠٠٦.

---

[١]- الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، المادة (١٢٥).
[٢]- المادة ٢ – اولا – ب من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ .
[٣]- المادة ٣- ثالثا ، نفس القانون .
[٤]- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (.UNAMIحقوق الأقليات في العراق. نيويورك: الأمم المتحدة، ص ص ١٢-١٥ ، ٢٠١٨.
[٥]- الربيعي، محمد. الأقليات السياسية في العراق ودورها في العملية الديمقراطية بعد ٢٠٠٥. بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص ص ٧٥-٩٢. ، ٢٠٢٠.
[٦]- التميمي، يونس. دور الأحزاب السياسية للأقليات في بناء النظام الديمقراطي العراقي بعد ٢٠٠٣. بغداد: دار الحكمة، ص ص ٤٣-٥٥. ، ٢٠١٩.
[٧] - United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI). Minority Political Participation in Iraq. New York: United Nations, pp. ٢٢-٣٠ ,٢٠١٩.
[٨]- عبد الرحمن، علي. تمثيل الأقليات في النظام السياسي العراقي: دراسة في القوانين الانتخابية. بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص ص ٨٨-١٠٤. ، ٢٠٢٢.
[٩]- مجلس النواب العراقي. قانون الانتخابات رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠. بغداد: مجلس النواب، المادة ١٤. ، ٢٠٢٠.
[١٠]- الهاشمي، فاطمة. الأقليات والتمثيل السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣. بغداد: دار الحكمة،، ص ص ٥٤-٦٧، ٢٠٢٠.
[١١]- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. نتائج الانتخابات العراقية لعام ٢٠٢١. بغداد: المفوضية، ٢٠٢١.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الاربعون – نيسان ٢٠٢٥– شوال ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

[١٢] - United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI). Electoral Law and Minority Representation in Iraq. New York: United Nations, pp. ٣٠-٤٥, ٢٠٢١.

[١٣]- الزبيدي، أحمد. دور الأقليات في العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٥: دراسة تحليلية. بغداد: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص ص ١١٢-١١٥. ، ٢٠٢١ .

[١٤]-العزاوي، فاضل. تمثيل الأقليات في النظام السياسي العراقي: دراسة في الأثر والتحديات. بغداد: المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١.

[١٥]- الهاشمي، سعد. "الأقليات في العراق ودورهم في التشريع الوطني بعد ٢٠٠٥"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٨، ص ص ١٢٠-١٣٥، ٢٠٢٢،

[١٦]- الهاشمي، سعد. "تحالفات الأحزاب الكبرى وممثلي الأقليات: بين تعزيز المشاركة وتقييد الاستقلالية"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦٠، ص ص ٧٥-٩٠ ، ٢٠٢٣ .

[١٧]- عبد الرضا ، اسعد طارش : التحالفات السياسية في العراق ومشكلة تشكيل الحكومة ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، الجامعة العراقية ، العدد ٢١ ، ص ٢٤٦، ٢٠٢٣ .

[١٨] - Al-Saadi, Yassin. "Political Participation of Minorities in Iraq Post-٢٠٠٥." Journal of Middle Eastern Politics, vol. ١٢, no. ٣, pp. ٤٥-٦٧, ٢٠١٨.

[١٩] - الخطيب، سامي. "التعددية السياسية وتمثيل الأقليات في العراق بعد ٢٠٠٣." مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٢، ص ص ١٢٣-١٤٨ ، ٢٠٢١ .

[٢٠]- منظمة فريدوم هاوس. تقرير الحرية في العالم ٢٠٢٢: تحليل واقع الأقليات في الأنظمة الديمقراطية. واشنطن: فريدوم هاوس، ٢٠٢٢.

[٢١] - Diamond, Larry, and Marc F. Plattner, eds. Nationalism, Ethnic Conflict, and Democracy. Baltimore: Johns Hopkins University Press, pp. ٥٥-٦٣, ١٩٩٤.

[٢٢]- الخطيب، سامي. "التمثيل السياسي للأقليات في العالم العربي: التحديات والفرص." مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٦، ص ص. ٩٧-١٢١، ٢٠٢٣.

[٢٣] - Al-Khafaji, Isam. "The Paradoxes of Pluralism in Iraq." Middle East Report, no. ١٨٧, pp ٢٤-٢٧, (١٩٩٤).

[٢٤] - Lijphart, Arend. Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration. New Haven: Yale University Press, pp. ٣٨-٤٥, ١٩٧٧.

[٢٥] - Norris, Pippa. Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior. Cambridge: Cambridge University Press, pp. ١١٢-١٢٠, ٢٠٠٤.

[٢٦] - Reilly, Benjamin. Democracy and Diversity: Political Engineering in the Asia-Pacific. Oxford: Oxford University Press, pp. ٨٥-٩٢, ٢٠٠٧.

[٢٧] - Sisk, Timothy D. Power Sharing and International Mediation in Ethnic Conflicts. Washington, DC: United States Institute of Peace Press, pp. ٦٨-٧٤, ١٩٩٦.

[٢٨] - UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). Iraq: Displacement and Political Representation. Geneva: UNHCR Reports, pp. ٣٠-٣٥, ٢٠٢١.

[٢٩] - الجميلي، فاضل. الأقليات في العراق بعد ٢٠٠٣: التحديات والفرص السياسية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص ٧٥-٨٠ ، ٢٠١٨ .

[٣٠]- الهاشمي، أحمد. الصراعات الطائفية وأثرها على الأقليات في العراق. بغداد: دار النخيل للنشر، ص ص ١٢٢-١٣٠ ، ٢٠٢٠ .

ISSN–2536–0027

[٣١] - Minority Rights Group International. Iraq's Displaced Minorities: Ongoing Struggles. London: MRG, pp. ٤٥-٥٠, ٢٠١٩.

[٣٢]- الموسوي، علي كاظم. التمييز السياسي والاجتماعي ضد الأقليات في العراق: دراسة تحليلية. بغداد: دار الحكمة، ص ص ٨٨-٩٥. ، ٢٠١٩ .

[٣٣]- منظمة هيومن رايتس ووتش. العراق: التمييز والاضطهاد ضد الأقليات. نيويورك: HRW، ص ص ٣٣-٤٠. ، ٢٠٢١ .

[٣٤] - Al-Tamimi, Nabil. Political and Social Discrimination Against Minorities in Iraq. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, pp. ٥٠-٥٨ ,٢٠٢٠.

[٣٥]- الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة (١٢٥)، منشور على موقع مجلس النواب العراقي.

[٣٦]- نظمة العفو الدولية. تقرير حول أوضاع الأقليات في العراق: غياب الحماية القانونية واستمرار التمييز. لندن: منظمة العفو الدولية، ص ٤٥-٥٢ ، ٢٠٢١ .

[٣٧]- هيومن رايتس ووتش. العراق: الأقليات تحت التهديد – الحاجة إلى إصلاحات قانونية لحمايتهم. نيويورك: HRW، ص ٣٠-٣٨ ، ٢٠٢٢ .

[٣٨] - Norris, Pippa. Democratic Deficit: Critical Citizens Revisited. Cambridge: Cambridge University Press, pp. ٢٠١-٢٠٥ ,٢٠١١.

[٣٩]- عبد الرحمن، كمال. الأقليات في النظم السياسية: دراسة في الحقوق والمشاركة السياسية. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ص ١١٢-١١٥ ، ٢٠١٩.

[٤٠] - Lijphart, Arend. Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration. New Haven: Yale University Press, pp. ١٣٤-١٣٨, ١٩٧٧.

[٤١] - Kymlicka, Will. Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights. Oxford: Oxford University Press, pp. ١٢٠-١٢٥, ١٩٩٥.

[٤٢] - Norris, Pippa. Democratic Deficit: Critical Citizens Revisited. Cambridge: Cambridge University Press, pp. ١٤٥-١٥٠, ٢٠١١.

[٤٣] - United Nations Development Programme (UNDP). Minorities in Politics: Participation and Representation. UNDP Report, pp. ٣٣-٣, ٢٠٢٢.

[٤٤] Norris, Pippa.Ibid.١٤٥-١٥٠.

[٤٥] - Parekh, Bhikhu. Rethinking Multiculturalism: Cultural Diversity and Political Theory. Harvard University Press, pp. ٨٧-٩٢, ٢٠٠٦.

[٤٦] -- Parekh, Bhikhu. Rethinking Multiculturalism. Ibid ٩٠.

[٤٧] - Gibson, James L. Overcoming Apartheid: Can Truth Reconcile a Divided Nation? Russell Sage Foundation, pp. ١١٢-١١٨, ٢٠٠٤.

[٤٨] - Lijphart, Arend. Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration. Yale University Press, pp. ٨٩-٩٣, ١٩٧٧.

[٤٩] - Horowitz, Donald L. Ethnic Groups in Conflict. University of California Press, pp. ٢١٤-٢١٩ ,١٩٨٥.

[٥٠] -- Lijphart, Arend. Democracy in Plural Societies. Ibid

[٥١] -Parekh, Bhikhu. Rethinking Multiculturalism: Cultural Diversity and Political Theory. Harvard University Press, pp. ١٠٢-١٠٨. ٢٠٠٦.